المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

# حقوق الإنسان

ISSN 2210 - 1276

نشرة شهرية تصدرها الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - العدد (٢) أغسطس ٢٠١٣م

## الافتتاحية

لا يخفى على أحد أن خيار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هي من الثوابت الصلبة، التي أجمعت عليها الشعوب والأمم المتقدمة من أجل بناء مشروعها المجتمعي.

وإيمانًا منا في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تحقيق رؤيتنا ورسالتنا وأهدافنا الاستراتيجية، فإننا نسعى جاهدين لخلق التوازن والتكامل في أداء مهامنا وعملنا وفق مسارين اثنين: أولهما تنمية المعرفة والوعي والثقافة لدى جميع أفراد المجتمع بحقوقهم، من أجل المطالبة بها والدفاع عنها، وفق الطرق السلمية والمشروعة التي أقرتها المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وهي أفضل وسيلة لصون كرامة وحقوق الإنسان وعدم التعدي عليها، أما المسار الآخر فيتمثل في المحاسبة على الأعمال والانتهاكات الواقعة ضد حقوق الإنسان من أي جهة كانت، باعتبار أن لا سلطة فوق سلطة القانون والمساءلة.

من هنا، فإننا نعتبر أنفسنا مسؤولين عن تأصيل ثقافة حقوق الإنسان ونشرها وفق استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان 2013 / 2016.

يسلط العدد الثاني من نشرة "حقوق الإنسان" الضوء على أخبار وفعاليات وأنشطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ونحن إذ نضع بين أيديكم هذه النشرة، فإننا نأمل منكم المشاركة فيها عبر المقترحات والمساهمات والموضوعات ذات العلاقة بمجال حقوق الإنسان.

## مجلس المفوضين يعقد اجتماعه الاعتيادي السادس

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعه الاعتيادي السادس وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف، برئاسة سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل، حيث تم إقرار مقترح بشأن ضرورة تعديل قانون الجنسية بشأن منح المرأة البحرينية حقا مساويا للرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائها، على أن يتم رفعه إلى الجهات المعنية.

كما تم استعراض مذكرات التفاهم التي وقعت بين المؤسسة الوطنية وكلّ من رابطة المحامين الدولية (IBA)، وجمعية أصدقاء البيئة. كما اطلع المجلس على التقرير الشهري للشكاوى الواردة للمؤسسة وطلبات المساعدة المقدمة.

## الرؤية

"ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة"

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر وبدون تمييز.

## الرسالة

"معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمواطن والمقيم بمملكة البحرين، وذلك بتوفير الحماية والمساندة للأفراد، وتمكينهم لاكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها والدفاع عنها، عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

www.nihr.org.bh @nihrbh nihrbh 39636643 nihrbh @nihrbh

## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع مع السفير البريطاني

اجتمع سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف مع سعادة السيد ايان لنزي سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، رحب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالسفير البريطاني، وأطلعه على الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، كما أطلعه على الإجراءات التي تتبعها لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وكذلك مكتب الشكاوى بالأمانة العامة في المؤسسة الوطنية، وكيفية التعاطي مع شكاوى المواطنين والمقيمين من أجل تسويتها والتواصل مع الجهات الرسمية بشأنها.

وفي ختام اللقاء، أكد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أهمية استمرار التنسيق وتبادل وجهات النظر والرؤى بين الجانبين في مجال حقوق الإنسان، مثمنا الدعم الذي تلقاه المؤسسة الوطنية من الجهات ذات العلاقة في المملكة المتحدة فيما يتعلق بدعم القدرات ووضع الاستراتيجية العامة لعمل المؤسسة في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يستقبل السفيرة الألمانية

اجتمع سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مكتبه بمقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف مع سعادة السيدة زابينه تاوفمان سفيرة جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، قدم رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للسفيرة الألمانية شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، كما أطلعها على الإجراءات التي تتبعها لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، وكذلك مكتب الشكاوى بالأمانة العامة في المؤسسة الوطنية، وكيفية التعاطي مع شكاوى المواطنين والمقيمين من اجل تسويتها والتواصل مع الجهات الرسمية بشأنها.

وتم بحث أوجه التعاون المشترك في مجال حقوق الإنسان والاستفادة من الخبرات الألمانية في نقل المعرفة وتنمية القدرات لتعزيز إنجازات المؤسسة الوطنية وخطواتها في هذا المجال.

## لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها السادس

عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها السادس برئاسة سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي وبحضور سعادة السيد أحمد عبد الرحمن الساعاتي وسعادة السيدة ماريا أنطوان خوري.

وتم خلال الاجتماع اعتماد محضر الاجتماع السابق، كما تمت مناقشة التقرير الخاص بزيارة أحد الموقوفين في مركز توقيف الحوض الجاف، وذلك بمناسبة تلقي المؤسسة شكوى بشأن ما يتعرض له من سوء المعاملة، بالإضافة إلى استعراض مجريات إحدى المحاكمات التي حضرتها اللجنة مؤخرا.

كما تم عرض مجمل الشكاوى، وطلبات المساعدة التي تلقتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الفترة السابقة، وما تمّ فيها من إجراء، حيث خرجت اللجنة بعدد من القرارات سيجرى العمل على تنفيذها.

## لجنة الحقوق المدنية والسياسية تعقد اجتماعها العادي السادس

عقدت لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعها العادي السادس برئاسة سعادة السيدة جميلة علي سلمان وحضور سعادة السيد فريد غازي رفيع وسعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب.

وتم خلال الاجتماع التصديق على محضر الاجتماع السابق، واطلعت اللجنة على آخر المستجدات المتعلقة بتوصيتها بشأن إقامة ورش عمل حول الحقوق المدنية والسياسية، كما استكملت اللجنة مناقشاتها حول رفع سن الحدث الوارد في قانون الأحداث إلى سن الثامنة عشرة والتدابير الاحترازية المترتبة على ذلك، إلى جانب استعراض جملة من الملاحظات والتوصيات حول الاستراتيجية الوطنية للطفولة.

## رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان
## يستقبل مدير مؤسسة الجسر لبناء السلام وحل النزاع

استقبل الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان السيد كينغسلي دونالدسون مدير مؤسسة الجسر لبناء السلام وحل النزاع. وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون والتنسيق المشترك فيما بين المؤسسة الوطنية ومؤسسة الجسر لبناء السلام وحل النزاع في مجال حقوق الإنسان، وتبادل الخبرات بين مملكة البحرين وإيرلندا الشمالية فيما يتعلق بعملية السلام والمصالحة الوطنية وكيفية التعاطي معها باعتبار التجربة الايرلندية في هذا الشأن تعد نموذجا من النماذج المعترف بها دوليا.

كما تم التطرق إلى الوضع الحقوقي في مملكة البحرين، ودور المؤسسة الوطنية في التعاطي معه وفق اختصاصاتها.

## نائب رئيس المؤسسة الوطنية يستقبل وفد الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان

استقبل سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة سعادة السيد سترافروس لامبرينيدس الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان والسيد آدم كولاخ رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي بالمملكة العربية السعودية وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وفي مستهل اللقاء رحب نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة أعضاء الوفد التي تأتي في إطار التعاون والتواصل مع الهيئات الدولية وتبادل وجهات النظر، مشيرا إلى أن المؤسسة الوطنية تتطلع إلى تنمية هذا التعاون وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان، والاستفادة منها في تعزيز إنجازاتها وخطواتها في هذا المجال.

وقدم نائب رئيس المؤسسة الوطنية للوفد شرحا عن الدور الذي تقوم به المؤسسة الوطنية في تعزيز وتنمية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وأهم الآليات المعمول بها بشأن تحقيق أهدافها في حماية الحقوق كافة.

من جانبه اكد السيد سترافروس لامبرينيدس الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان اهتمام الاتحاد الأوروبي بتعزيز وتنمية التعاون مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان، مثمنا الدور المهم الذي تقوم به المؤسسة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة.

كما رحب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان بتوقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد حقوق الإنسان برابطة المحامين الدولية.

حضر اللقاء سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام، ومن الجانب الأوروبي السيدة ميشل ريو المستشارة السياسية للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، والسيد مرتشيا ميكو، السكرتير الأول للشؤون السياسية في مندوبية الاتحاد الأوروبي.

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تجتمع بشركة ألبا
## لمناقشة قضايا العمال العالقة

اجتمع سعادة السيد عبدالله أحمد الدرازي نائب الرئيس، رئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مع السيد عبدالرحمن محمد جناحي المدير الأول للموارد البشرية والعلاقات العامة بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، وبحضور السيد حمد إبراهيم الشيبة رئيس العلاقات العمالية وألباسكان بالشركة، وذلك في مقر المؤسسة بضاحية السيف.

وقد تم خلال الاجتماع استعراض الشكاوى الواردة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وخاصة المتعلقة بعودة المفصولين، والوقوف على رأي الشركة بشأنها.

ورحبت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بمبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها وسيط مساهم في الحل، وأبدت تعاونها مع المؤسسة واستعدادها لإعادة طرح المبادرة وصولا إلى تسوية تحقق مصلحة الطرفين.

يذكر أن من اختصاصات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في سبيل تحقيق أهدافها - كما جاء في الأمر الملكي رقم (46) لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم (28) لسنة 2012 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - هو تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها وإحالة ما ترى المؤسسة إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها بشكل فعال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع ومساعدتهم في اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية

## المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان واللجنة النوعية الدائمة لحقوق الانسان تبحثان استراتيجية التعامل مع التقارير الدولية المتعلقة بالشأن المحلي

عقدت اللجنة النوعية الدائمة لحقوق الانسان بمجلس النواب اجتماعا مع ممثلي المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان برئاسة سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة، والوفد المرافق، لمناقشة مقترح برغبة للاطلاع على استراتيجية الحكومة للتعامل مع التقارير الحقوقية المتعلقة بمملكة البحرين.

وقد أثنى النائب عبدالحكيم الشمري رئيس اللجنة على الدور الجلي الذي تقوم به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في النهوض بالمجال الحقوقي والإنساني بالمملكة.

وتم خلال الاجتماع بحث مقترح الاستراتيجية الوطنية، والآلية المتبعة للتعامل مع التقارير الحقوقية الإقليمية والدولية للمساهمة في النهوض بمجال حقوق الانسان، وبما يرقى بتطلعات المواطنين والمقيمين خاصة في ضوء بعض التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية أو دول جانبت طريق الصواب فيما يتعلق بمجريات الأحداث على الساحة المحلية، مشيرا إلى أن هذا الاجتماع يأتي تأكيدا على حرص السلطة التشريعية على الوقوف على أهم وأفضل الممارسات الواجب اتباعها من أجل كشف حقيقة ما يجرى وصولا إلى تصحيح الأخطاء والمعلومات المغلوطة إن وجدت.

ويعد هذا الاجتماع هو اللقاء الثاني بين الجانبين بهذا الشأن والذي يؤكد حرص السلطة التشريعية على لعب دور مهم وكبير وأكثر جدية في خدمة التوجه العام للقطاع الحقوقي في المملكة، حيث تم الاتفاق على أن تتسلم اللجنة البرلمانية الردود الواردة من المؤسسة حول هذا الأمر خلال الأيام القليلة المقبلة.

## توقيع مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء البيئة

وقعت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم مع جمعية أصدقاء البيئة وذلك في مقر المؤسسة الوطنية بضاحية السيف.

وقد قام بتوقيع المذكرة كل من سعادة المستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وسعادة المستشارة الدكتورة خولة خليل المهندي رئيسة مجلس إدارة جمعية أصدقاء البيئة.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم في إطار رغبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تفعيل اختصاصاتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها، والتعاون مع المنظمات الدولية والجهات الإقليمية والوطنية والمؤسسات ذات الصلة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك بما يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة وتنمية العلاقات بهذه الجهات والمنظمات.

كما تأتي المذكرة بهدف تفعيل التعاون بين الطرفين من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم الدورات، وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل، وتبادل المطبوعات والأدبيات والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان والبيئة.

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشيد بإقرار مجلس الوزراء مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بإقرار مجلس الوزراء في اجتماعه الاعتيادي الأسبوعي الذي عقد يوم الأحد الموافق 21 يوليو 2013 آلية وطنية مستقلة تتيح مراقبة السجون ومراكز التوقيف والمحتجزين من خلال (مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين).

وتؤكد المؤسسة الوطنية أن إقرار هذه الآلية هو دليل على استمرار جهود الدولة في دعم وتطوير آليات حماية حقوق الإنسان ووضعها ضمن السياسة الهادفة إلى تفعيل المواثيق الدولية على المستوى الوطني، باعتبار التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي وهو محظور تماما، ولا يمكن تبريره في ظل أي ظروف وفق جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، كما يعبر عن الالتزام بتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ويأتي ومنسجما مع توصيات مجلس حقوق الإنسان في مراجعته الدورية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أوالمهينة.

ولقد نصت المادة (20) – الفقرة (د) من دستور مملكة البحرين على أنه: "يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أومعنويا"، كما انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أواللاإنسانية أو المهينة وذلك بالمرسوم بقانون رقم) (4) لسنة 1998.

وكانت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قد حثت في بيانها بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب بتاريخ 26 يونيو 2013 الحكومة على إنشاء آلية وطنية مستقلة لمراقبة السجون ومراكز التوقيف ومراكز رعاية الأحداث والمحتجزين وغيرها من الأماكن التي من الممكن أن يتم فيها احتجاز الأشخاص كالمستشفيات والمصحات النفسية، بهدف التحقق من أوضاع احتجاز النزلاء والمعاملة التي يتلقونها، لضمان عدم تعرضهم للتعذيب أو المعاملة اللا إنسانية أو الحاطة بالكرامة، والتي جاءت من ضمن توصيات جنيف خلال مناقشة التقرير الوطني الثاني لمملكة البحرين في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي عقد في مايو من عام 2012. لتكتمل المنظومة القانونية في الدولة.

الجدير بالذكر أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قامت مؤخراً بإيفاد عدد من موظفيها للمشاركة في دورة تدريبية حول آلية الرقابة والتفتيش في السجون ومراكز التوقيف أقامتها مفتشية صاحبة الجلالة للسجون في المملكة المتحدة.

وبهذه المناسبة، تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة تضافر جميع الجهود من جانب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بهدف العمل والتعاون الفعال لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعمل على مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللا إنسانية أو المهينة ومساعدة الضحايا، وتأهيلهم، ومعاقبة الجناة، والحرص على مكافحة هذه الجريمة.

# بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب

تزامنا مع ذكرى اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب الموافق 26 يونيو من كل عام، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 52/149 المؤرخ 12 ديسمبر 1997، بهدف القضاء التام على التعذيب وتحقيقا لفعالية أداء اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1984، حيث يعتبر التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، وهو محظور تماماً، ولا يمكن تبريره في ظل أي ظروف وفق جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. ويعتبر حظر التعذيب جزءا من القانون العرفي الدولي، فهو ملزم لكل أعضاء المجتمع الدولي من دون اعتبار لما إذا كانت الدولة قد صادقت على المعاهدات التي تحظر التعذيب صراحة أو لم تصدق عليها.

ولقد نصت المادة (20) الفقرة (د) من دستور مملكة البحرين على أنه: "يحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا"، كما انضمت مملكة البحرين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وذلك بالمرسوم بقانون رقم (4) لسنة 1998 كدليل على دعم الدولة لحقوق الإنسان ووضعها ضمن السياسة الهادفة إلى تفعيل الصكوك الدولية على المستوى الوطني، باعتبار التعذيب من الجرائم الخطرة التي يجب محاربتها والقضاء عليها، خصوصا أن الاتفاقية تؤكد أن جريمة التعذيب لا تسقط بالتقادم.

وتحث المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة على الإسراع في الانضمام إلى البرتوكول الاختياري الملحق لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والذي بموجبه تم إنشاء اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب، والحث على إنشاء آلية وطنية مستقلة لمراقبة وزيارة أماكن الاحتجاز المعلنة وغير المعلنة، التي جاءت من ضمن توصيات جنيف خلال مناقشة التقرير الوطني الثاني لمملكة البحرين في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي عقد في مايو من عام 2012 لتكتمل المنظومة القانونية في الدولة.

ويأتي هذا الطلب ليكمل ما ذهب إليه المشرع الوطني بالتعديل على قانون العقوبات، الذي صدر بالقانون رقم (52) لسنة 2012 حيث تضمن تعديل تعريف التعذيب الوارد في نص المادتين 208 و233، والتأكيد صراحة أن جريمة التعذيب لا تسقط بالتقادم.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى ضرورة تضافر جميع الجهود الممكنة من جانب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة، بهدف العمل والتعاون الفعال لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل على مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللا إنسانية أو المهينة ومساعدة الضحايا وتأهيلهم، ومعاقبة الجناة والحرص على مكافحة هذه الجريمة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

# بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني

تشيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر الملكي رقم 33 لسنة 2013 الذى صدر عن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه بدعوة المجلس الوطني إلى الاجتماع، إستجابة لطلب تقدم به رئيس المجلس الوطني معالي السيد خليفة بن احمد الظهراني يتضمن رغبة أعضاء المجلس عقد اجتماع استثنائي لبحث موضوع تشديد العقوبات في القانون رقم 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية، وما وصل إليه الوضع الوطني والأمني على الساحة المحلية.

وتعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن تقديرها البالغ لما خرج به المجلس الوطني من توصيات في جلسته الاستثنائية التي عقدت يوم الأحد الموافق 28 يوليو 2013 إيمانا بمسؤولية السلطة التشريعية عن لقيام بمهامها التشريعية والرقابية، حفاظا على الوطن ومقدراته ومكتسباته ومستقبل أجياله، ومواجهة التصعيد الخطر الذي يستهدف الزج بالبلاد في دوامة الاضطرابات الأمنية والتوترات السياسية، الذي يتعارض مع قيم ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف ومع الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية كافة.

كما تعرب المؤسسة الوطنية عن قلقها واهتمامها الشديدين بالتطورات المؤسفة التي تشهدها مملكة البحرين، جراء الأعمال غير القانونية، وتنوه المؤسسة الوطنية على:

أولا: ضرورة التفاف المواطنين كافة حول القيادة الرشيدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى من أجل الاستمرار في النهج الإصلاحي، والأخذ بالمملكة إلى مستقبل واعد ومنشود في جميع المجالات، وتؤكد قدرة جلالة الملك المفدى على احتواء تطورات الأوضاع الداخلية باعتباره رمز الوحدة الوطنية الحامي لأحكام الدستور.

ثانيا: تثني المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على موقف المجلس الوطني المطالب بالحفاظ على الأمن والاستقرار وحفظ النسيج الاجتماعي، وتثمن الجهود المبذولة للحفاظ على المكتسبات الوطنية والمنجزات وتنمية الإمكانيات لرفعة شأن مملكة البحرين، وتؤكد قدرة أبناء البحرين على احتواء تطورات الأوضاع الداخلية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد.

ثالثا: تطالب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومة بعدم تجاوز تعهداتها والتزاماتها الحقوقية الدولية، التي تؤكد احترام حقوق الإنسان، وضرورة مراعاة أحكام القانون وضمان تطبيقه بما يتوافق والضمانات التي وردت في الدستور وميثاق العمل الوطني.

رابعا: تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الأطراف كافة إلى ضبط النفس والتحلي بالمسؤولية الوطنية لما فيه الحفاظ على المكتسبات والثوابت الوطنية، وإلى ضرورة العمل على اصطفاف الشعب إلى جانب القائد والعمل على وحدة الصف الداخلي.

خامسا: تدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان العقلاء في المجتمع إلى التصدي لظاهرة العنف والإرهاب، وذلك باتخاذ مواقف وإجراءات موحدة وفاعلة لوقف الأعمال غير القانونية، واتخاذ السبل المتاحة كافة للحد منها.

سادسا: تؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أهمية الاستمرار في العمل على رأب الصدع والانشقاق الذين تشهدهما المملكة جراء هذه الأعمال غير القانونية، وذلك بجهود كل الأطراف الرسمية وغير الرسمية وعبر التأكيد على دور مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار من أجل الاستمرار في عملية البناء والإصلاح الداخليين، والتأكيد على الثوابت الوطنية ودعم العملية الإصلاحية التي ينتهجها جلالة الملك المفدى في هذا السياق واحتراما لحقوق الإنسان في الحق في الحياة والعيش في إطار بيئة صحية دون أي تهديدات قد تنال من أمنه واستقراره، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في المادة 3 على إن: "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه".

وتؤكد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قدرة المملكة على تجاوز الأزمة عبر الوحدة الوطنية، وتفعيل دور القانون في ترسيخ الأمن، والاستقرار الوطني بشقيه الأمني والاجتماعي من دون السماح بالتجاوزات في هذا السياق.

من جانبها تعمل المؤسسة الوطنية على تأكيد احترام حقوق الإنسان والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية ومراقبة تطورات المشهد الداخلي بدقة من دون الإخلال بأي من مهامها واختصاصاتها الوظيفية في هذا الإطار، المنصوص عليها في الأمر الملكي رقم 46 لسنة 2009 المعدل بالأمر الملكي رقم 28 لسنة 2012 الخاص بإنشائها.

# بالتعاون مع الاتحاد البحريني لكرة القدم
# المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تنظم
# بطولة (ويّا بعض) الرمضانية لكرة القدم لقدامى اللاعبين

في أمسية رمضانية كروية رائعة نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد البحريني لكرة القدم بطولة (ويّا بعض) الرمضانية الأولى لكرة القدم لقدامى اللاعبين بمشاركة 8 فرق يمثلون أندية الرفاع، الأهلي، المحرق، مدينة عيسى، النجمة، المالكية، الشباب، البديع.

وحقق فريق نادي مدينة عيسى المركز الأول بعد أن فاز على فريق نادي الشباب في المباراة الختامية بالركلات الترجيحية وبهدف مقابل لا شيء سجله اللاعب عيسى المقهوي بعد أن انتهت المباراة في وقتها الأصلي بالتعادل السلبي.

وفي الختام توّج سعادة الشيخ علي بن خليفة آل خليفة رئيس مجلس إدارة الاتحاد البحريني لكرة القدم وسعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فريق نادي مدينة عيسى بكأس البطولة والميداليات الذهبية.

وشارك في تتويج الفرق كل من سعادة السيد حسن إسماعيل الأمين العام للاتحاد البحريني لكرة القدم وسعادة السيد عبدالله الدرازي نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والاستاذ ياسر صقر الشيراوي المدير التنفيذي للموارد والخدمات المشتركة، والاستاذ نوار عبدالله المطوع مدير إدارة الاتصال بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

كما تم توزيع الجوائز والكؤوس التذكارية على اللاعبين والإداريين المتميزين في السباعيات، إذ حصل اللاعب عادل المرزوقي من نادي الرفاع على كأس أفضل لاعب، وحصل اللاعب عبدالكريم داود من نادي الشباب على كأس أفضل حارس، وحصل اللاعب محمود الحنفي من نادي النجمة على كأس هداف البطولة، وحصل اللاعب الكبير حمد محمد على جائزة اللاعب المثالي، وحصل فريق نادي الرفاع على ميداليات المركز الثالث.

وحصل فريق نادي النجمة على كأس الفريق المثالي، وتم تكريم لاعبين فريق نادي الشباب بميداليات المركز الثاني، كما تم تكريم الجهات الداعمة للبطولة ورؤساء الملاحق الرياضية في الصحف المحلية، وقناة البحرين الرياضية، وقناة الدوري والكأس القطرية.

وأبدى قدامى اللاعبين المشاركون سعادتهم البالغة بالمشاركة في مثل هذه البطولات التي تهدف إلى تجميع اللاعبين القدامى تحت سقف واحد، وتساهم وبشكل كبير في توطيد العلاقة الاجتماعية فيما بينهم، مؤكدين أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون الوثيق مع الاتحاد البحريني لكرة القدم قد وفقت في إقامة هذه البطولة، مضيفين في الوقت ذاته أن البطولة تحتاج إلى الاستمرارية من أجل تحقيق المزيد من الأهداف في السنوات القادمة.

# المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية أصدقاء البيئة
# تنظم فعالية توعوية للأطفال عن الحقوق البيئية

نظمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية أصدقاء البيئة فعالية بيئية توعوية للأطفال حول الحقوق البيئية بعنوان: «سفراء الحقوق البيئية الصغار» ضمن مبادرة التعريف بالحقوق البيئية، وذلك في مقر جمعية الصيادين بالمحرق، بمشاركة 60 طفلاً وطفلة في الفئة العمرية 10 - 17 عاما.

وأكد سعادة السيد عبدالجبار أحمد الطيب عضو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أهمية الشراكة بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية أصدقاء البيئة لصياغة دور مشترك مخطط له عبر مجموعة من الأنشطة الحالية والمستقبلية، من أجل وضع خطة منهجية وبشراكة مجتمعية شاملة للتوعية بالحقوق البيئية.

وركزت الورشة في مفهوم الحقوق البيئية للأطفال بهدف نشر الوعي حول الحقوق البيئية وحفز الأطفال للدفاع عنها. حيث تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل بإشراف الأعضاء المتخصصين في جمعية أصدقاء البيئة من أساتذة الجامعات وأعضاء اللجان المعنية بنشر الوعي البيئي.